

## ورشة عمل حول اصلاح الاستثمار الوطني العراقي عمان 22- 24 يناير 2008

### توصيات للمضي قدما في تعاون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والحكومة العراقية ( جزء من العهد الدولي للعراق ) :

النقاط أدناه هي ناتج مدخلات جماعية من المشاركين في ورشة العمل حول تحسين الاطار الاستثماري العراقي ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في التجهيز الحكومي ( المشتريات العمومية ) ، فيما يتعلق بالمساهمات التي يمكن أن يقدمها برنامج استثمار الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

تتابع هذه النقاط استنتاجات الاجتماع الذي عقد بين ممثلي الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والوفد العراقي في القاهرة في نوفمبر 2007 ( المرفق ) وفي عمان في يناير 2008 .

### توصيات لتحسين المناخ الاستثماري

- 1 - مساعدة الحكومة العراقية في صياغة أنظمة تنفيذ قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 .
- 2 - تطوير فهم أعمق - مع ممثلي الحكومة العراقية - لفقرات محددة في قوانين الاستثمار لتتماشى مع المقاييس العالمية والاقليمية .
- 3 - مساندة الهيئة الوطنية للاستثمار في صياغة دليل المستثمر .
- 4 - مساعدة الحكومة العراقي على تحديد ستراتيجية تسويق محددة لقطاع لجذب الاستثمار ، تنفذ عن طريق عملية اختيار هيكلية لوضع القطاعات والاولويات للترويج للاستثمار .
- 5 - مساندة ستراتيجية الترويج للاستثمار العراقي الهادفة الى جذب تدفقات استثمارية ضمن الاقليم .
- 6 - اعداد خارطة طريق لمساعدة الحكومة العراقية على الانضمام الى الآلية العالمية لتسوية نزاعات الاستثمار مثل المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار وميثاق نيويورك حول الاقرار بالاحكام التحكيمية الاجنبية ، وادوات الاستثمار العالمية الاخرى ذات العلاقة .
- 7 - ايجاد قائمة كشف للامور التي يمكن ان نجدها في معاهدات استثمار ثنائية حديثة نمطية ( بضمنها عناصر عملية التفاوض ) واسداء المشورة حول ستراتيجية القطر للاختيار .
- 8 - العمل مع الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات خاصة مع الموجودة في بغداد ، للمساعدة في صياغة الارشادات الداخلية والممارسات المثلى . يتم اسناد هذا العمل لتعزيز دور الهيئات كونها وكالات الترخيص الرئيسية للاستثمار الدولي في العراق وتوضيح الخطوط الرئيسية لاختصاصاتها ذات العلاقة ( تعريف مشاريع الاستثمار " الاستراتيجية " ) .
- 9 - التفاعل بدرجة اكبر مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمنظمات الدولية والاقليمية الاخرى للاستفادة من نشاطها ومصادر ها وجعل المنتدبين العراقيين اكثر انهماكا وبفعالية في الحوارات والنشاطات الاقليمية التي تنظم بمبادرات الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

- 10 - مساندة الشراكات مع وكالات الدول المجاورة ذات العلاقة بأمور الاقتصاد والاستثمار ، كهيئة الاستثمار الاردنية . يمكن لهذه الفعالية أن تساعد مسؤولي الحكومة العراقية للاستفادة من الخبرة الخارجية من خلال برامج بناء قدرة محددة ( مثل تهيئة حلقات دراسية تدريبية في تشجيع الاستثمار ومباحثات الاتفاقيات ) .
- 11 - توفير المساعدة في مجال الخصخصة المخططة للمنشآت المملوكة للدولة بضمنها نماذج مشاركة القطاعين العام والخاص ، خاصة في القطاع الصناعي المحدد مسبقا من قبل الحكومة العراقية .
- 12 - اعطاء الملاحظات للاحكام ذات العلاقة بالاستثمار لمسودة قانون الثروة الهيدروكربونية تحت الدراسة حاليا .
- 13 - توفير اسناد تحليلي في صياغة قوانين مصارف وتأمين حديثة كعناصر حاسمة لقطاع مالي اكثر تطورا .
- 14 - اسناد نشر الوقائع التشريعية العراقية ( الوقائع العراقية ) على موقع الشبكة الدولية ( الانترنت ) للحكومة العراقية .

### توصيات لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في التجهيز الحكومي ( المشتريات العمومية )

- 1 - بهدف تعزيز المناخ الاستثماري ، الانهماك في ممارسات تقييم لمراجعة المصادر الرئيسية للفساد في العراق والاطار التشريعي المنظم للنزاهة ومكافحة الفساد .
- 2 - تأسيس اسناد للمنظمات العراقية المنهكة في مكافحة الفساد بضمن ذلك التكامل ضمن الشبكة التي تسندها مبادرة الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ( أكنيت ) .
- 3 - تحديد الممارسات الجيدة للعراق ، مع أخذ الاطار التشريعي بنظر الاعتبار ، واعتماد على الممارسات العالمية المثلى المحددة .
- 4 - توفير تدريب حول التجهيز الحكومي ( المشتريات العمومية ) وتشريع مكافحة الفساد اعتماد على الممارسات العالمية والاقليمية الجيدة .
- 5 - توفير اسناد للتحليل المنطقي لمؤسسات الحكومة العراقية لتسريع الاتصال والوعي للآثار الضارة / و استراتيجيات لكبح الفساد .
- 6 - تفحص انظمة واجراءات التجهيز الحكومي ( المشتريات العمومية ) عند المستويات المختلفة للحكومة وتوفير توصيات لتحسينها .
- 7 - بالتشاور مع الامم المتحدة ، استكشاف جدوى تأسيس لجنة تكون مسؤولة عن تحسين الشفافية والمساءلة لاجراءات التجهيز التي تتبعها المجموعة الدولية المانحة في العراق. سيكون ضمن اللجنة ممثلين من كافة مكونات المجتمع والمجموعة الدولية .